الجمهورية التونسية
وزارة النقل
الديوان
خلية الشؤون الجهوية
ص-2025-15-0029-0000081

تونس في .....

من وزير النقل

إلى

السيد رئيس مجلس نوّاب الشّعب

الموضـــوع : إجابة على سؤال كتابي للسيد النائب شكري بن البحري- دائرة عقارب.
المرجـــع : مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-1438 بتاريخ 12 ماي 2025.
المصاحيب : بطاقة رد.

تحيّة طيّبة

وبعـــد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسّؤال الكتابي الذي توجّه به النّائب بمجلس نوّاب الشّعب عن دائرة عقارب، السيد شكري بن البحري، بخصوص مشروع المنطقة اللوجستيّة بقرقور، أتشرّف بموافاتكم طيّ هذا ببطاقة ردّ تتضمّن الإجابة على التّساؤلات المطروحة.

والسّـــلام

وزير النقل
رشيد عامري

رد وزارة النقل

الإجابــة على تســاؤلات النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة عقارب، السيد شكري بن البــحري، بخصوص مشروع المنطقة اللوجستية بقرقور:

تؤكّد وزارة النقل أنّ مشروع المنطقة اللوجستية بقرقور (47 هك) كان ولازال ضمن أولويّات الاستراتيجية الوطنية للوجســتية، حيث تمثّل ركيزة من ركائز الرّبط بين ميناء صــفاقس والأســواق الإقليمية. وقد تمّت المصــادقة على موقع المشروع منذ سنة 2016 من طرف أعضاء اللجنة الوطنية المكلّفة بضبط الأراضي الممكن إدراجها ضمن دوائر التدخّل العقاري أو دوائر المدّخرات العقارية قصد بعث مناطق لوجستية، كما تمّ استكمال عدّة أشغال فنيّة منذ سنة 2017 على غرار الأعمال الطوبوغرافية والدراسة الفنية والاقتصادية للمشروع.

كما تمّت في سنة 2020 الدعوة للتعبير عن الرّغبة في تمويل وإنجاز واستغلال المشروع في إطار شراكة مع القطاع الخاص وتمّ إعداد قائمة مختصرة في الغرض للمهتمّين بإنجازه وتمّت موافاة وزارة التجهيز والإسكان بملف إحداث دائرة تدخّل عقاري لفائدة وزارة النقل قصــد اســتصــدار أمر في الغرض وهو بصــدد التحيين من قبل المصــالح المعنية بالشؤون القانونية بالوزارة.

ونظرا للخصــوصــية الفنيّة للمشــروع، سيتمّ طلب تمويل المســاعدة الفنية لإنجاز ملف طلب العروض الخاص بتمويل واستغلال وإنجاز مشروع المنطقة اللوجستية بقرقور وذلك على موارد ميزانية الدولة التكميلية بعنوان سنة 2025 أو بعنوان ميزانية 2026.

أمّا بالنســبة للإنجاز الفعلي للمشــروع فهو مرتبط أســاســا بتكفّل ميزانية الدولة بكلفة التهيئة الخارجية للمنطقة اللوجستية بقرقور (الطرقات والسكة والكهرباء والماء والتطهير والاتصالات) ورصد الاعتمادات الضرورية لإنجاز الأشغال بعنوان المصاريف الطارئة بعنوان ميزانية سنة 2025 أو بعنوان ميزانية سنة 2026، مع الانفتاح على المبادرات الخاصّة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص إضافة إلى تضافر جهود كلّ الهياكل المتداخلة للحرص على متابعة مدى تقدّم الإنجاز مع رفع العراقيل بصفة دورية.